

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهوريّة مصر العَرَبِيَّةُ
براسُمِ الْجَمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الشون • مع الفرشا

السنة السادسة والثلاثون - العدد ٩ في ١١ رمضان سنة ١٤١٣
(٤ مارس سنة ١٩٩٣)

محتويات العدد

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية رقم الصنعة

قرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والصناعي بين حكومتي جمهورية مصر العربية وملكية أسبانيا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤٢١/٣/١٩٩١

قرار رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن الموافقة على خطة العمليات المتفق
عليها بين جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي للأمم
المتحدة بشأن تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ (امتداد)
مشروع برنامج الأغذية العالمي رقم ٢٨٠٣ جمهورية مصر العربية
والموقعة في القاهرة بتاريخ ٦/٣/١٩٩٢

قرار رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية ونقل الحكم عليهم المحبوبين وتسليم المجرمين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بولندا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٢

قرارات رئيس مجلس الوزراء

رقم الصفحة

قرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٣ باعتبار مشروع إنشاء طريق القاهرة /
أسيوط غرب النيل من أعمال المنفعة العامة
٥٢٧

قرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن زيادة بدل العدوى للأطباء
البيطريين
٥٢٩

قرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٩٣ بالموافقة على ما تم من إهداء الأزهر
الشريف الوفود المشاركة في المؤتمر العالمي الثاني عشر لمجمع
البحوث الإسلامية حفاظ
٥٣٠

قرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٩٣ بالموافقة على أن تهدى وزارة الصحة
مستشفى دمياط التخصصى قرب دم مفردة
٥٣١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والصناعي بين حكومتي
جمهورية مصر العربية وملكة إسبانيا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٢/٣/١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون الاقتصادي والصناعي بين حكومتي جمهورية مصر العربية
وملكية إسبانيا الموقع في القاهرة بتاريخ ١٢/٣/١٩٩١ ، وذلك مع التحفظ بشرط
التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ :
(الموافق ٨ يوليه سنة ١٩٩١ م) .

حسني مبارك

الفصل

التعاون الاقتصادي والصناعي

بين

حكومة مملكة اسبانيا وحكومة جمهورية مصر العربية

ان حكومة مملكة اسبانيا وحكومة جمهورية مصر العربية ، رغبة في تنمية التعاون الاقتصادي والصناعي في البلدين .

وينبغي استخدام مواردهما الاقتصادية من أجل التنمية في البلدين في إطار شامل للتعاون وبخاصة في المدى المتوسط والطويل .

ولهذا لا يقتصر التعاون على الاتفاقيات والمعاهدات طويلة المدى في تحقيق تعاون متوازن مفید ومستقر .

اتفقنا على ما يلى :

(مادة ١)

يشجع الطرفان تنمية التعاون الاقتصادي والصناعي بهدف زيادة وتنوع علاقتها الاقتصادية .

يقوم الطرفان المتعاقدان على حد سواء بتشجيع وتسهيل التعاون بين الأشخاص المعنيين الطبيعيين والقانونيين في كلا البلدين وفي إطار قوانينهم الداخلية .

(مادة ٢)

يوجه هذا التعاون نحو تحسين وتنمية المؤشرات الاقتصادية في كلا البلدين خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم والإنتاج والتنفيذ .

(مادة ٣)

يشمل التعاون الاقتصادي والصناعي بين البلدين بصفة خاصة الصناعة - السياحة - الزراعة والتصنيع الزراعي - الزراعة والصناعات الأخرى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان أخذ في الحسبان الميزات والإمكانيات المناسبة لكل من الطرفين المتعاقددين .

(مادة ٤)

يؤكد الطرفان اتفاق كل أنشطة التعاون مع الأولويات وأهداف السياسات الاقتصادية لـ كل دولة .

(مادة ٥)

توجه كل أنشطة التعاون نحو تدعيم الأهداف الخاصة بتنشيط وتنوع وتنمية العلاقات بشكل مكثف ومتناق في كافة المجالات .

(مادة ٦)

توجه كل أنشطة التعاون — إذا تطلب الأمر — نحو التكامل الخاص بنقل المعرفة التكنولوجية والابتكار .

تحذر الحكومتان إجراءات دفع ودعم وتنشيط وتهيئة أفضل الظروف لنقل التكنولوجيا .

يكون التعاون بين البلدين وبين هيئاتها، في كل أشكاله من خلال أهداف التعاون الشامل متوسط وطويل الأجل .

(مادة ٧)

يسهل الطرفان الإجراءات الخاصة التي تهدف إلى تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ويعززان عملية تعدد تبادل وجهات النظر والاتصالات الرسمية .

(مادة ٨)

تحدد شروط التعاون الاقتصادي والصناعي بين البلدين وفقاً لعقود واتفاقيات بين الهيئات والوحدات الاقتصادية المعنية في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأسبانية ووفقاً لقوانينهما الداخلية .

(مادة ٩)

لتنمية التعاون بين الدولتين يحدد الطرفان أولوية قطاعات التعاون الثنائي - بصفة عامة - وفقا للأهداف الاقتصادية والأولويات لكل دولة .

(مادة ١٠)

يتلقى الطرفان على دراسة إمكانيات خلق أشكال جديدة للتعاون وبصفة خاصة تسهيل تكوين شركات مشتركة بين الوحدات الاقتصادية العامة في أي من البلدين وكذلك في دولة ثالثة .

(مادة ١١)

يتم تنمية التعاون المشار إليه في هذا الاتفاق وفقا للأعراف الدولية المواقف عليها من الطرفين المتعاقدين ، اللذين يسعian على أن تكون روابط التعاون بين البلدين متوازية مع التزامهما الداخلية .

(مادة ١٢)

وإحكام تنفيذ هذا الاتفاق والخاص بالتعاون الاقتصادي والصناعي ينشئه الطرفان لجنة مشتركة تشكل من ممثلين لكلا الحكومتين ، ويمكن إشراك ممثلين للهيئات والشركات في البلدين في أنشطة هذه اللجنة كمستشارين .

(مادة ١٣)

تحجّم اللجنة المشتركة المكلفة بمتابعة وتطبيق هذا الاتفاق مرة كل عام بالتبادل في عاصمتي الدولتين ، ويتم خلال الاجتماعات دراسة المشاكل الناشئة عن تنفيذ هذا الاتفاق وإيجاد الحلول المناسبة لها .

(مادة ١٤)

(١) يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ عند تبادل الإخطار بإتمام الإجراءات القانونية وفقا لتشريعات كل منها المتعلقة بذلك .

(ب) يظل هذا الاتفاق سارياً لمدة خمس سنوات ويجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهاء العمل به قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء صلاحيته .

(ج) لن يؤثر انتهاء صلاحيه هذا الاتفاق على تنفيذ المشروعات التي بدأت خلال فترة الصلاحية .

وقع في القاهرة في ١٢ مارس ١٩٩١ من أصلين باللغات العربية والإنجليزية والاسبانية ولللغات الثلاث نفس المخيبة .

عن حكومة جمهورية مصر العربية السيد/ د. احمد عصمت عبد العجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	عن حكومة مملكة اسبانيا السيد/ فرانسيسكو فرنانديز اوردنيز وزير الخارجية
---	---

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٩٩٣ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ٨/٧/١٩٩١ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والصناعي الموقع بين حكومتي جمهورية مصر العربية واسبانيا في القاهرة بتاريخ ٤/٣/١٩٩١،

قرد :

(ملحة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الاقتصادي والصناعي الموقع بين حكومتي جمهورية مصر العربية واسبانيا في القاهرة بتاريخ ٤/٣/١٩٩١

ويعمل به اعتبارا من ١٥/١/١٩٩٣

وزير الخارجية

عمرو موسى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٢

بشأن الموافقة على خطة العمليات المتفق عليها بين جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة بشأن تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ (امتداد) مشروع برنامج الأغذية العالمي رقم ٢٨٠٣ جمهورية مصر العربية والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرار :

(مادة وحيدة)

ووفق على خطة العمليات المتفق عليها بين جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة بشأن تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ "امتداد" مشروع برنامج الأغذية العالمي رقم ٢٨٠٣ جمهورية مصر العربية والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٤١٣ هـ (الموافق ٢١ أغسطس سنة ١٩٩٢ م) .

حسنی مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بمجلسه المقودة في ٢٢ رجب سنة ١٤١٣ هـ
الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٩٢ م

خطة العمليات المتفق عليها
 بين جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي
 للأمم المتحدة بشأن تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ « امتداد »
 مشروع برنامج الأغذية العالمي رقم ٢٨٠٣ جمهورية مصر العربية

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية والتي يشار إليها هنا باسم الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة والتي يشار إليها بكلمة برنامج الأغذية قد وقعتا في ٥ سبتمبر ١٩٦٨ اتفاقية بشأن العون الغذائي من برنامج الأغذية العالمي .

وحيث أن الحكومة قد طلبت معونة من برنامج الأغذية العالمي بهدف تنفيذ مشروع تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ .

وحيث إن برنامج الأغذية العالمي قد وافق على تقديم هذه المعونة — فإنه بناء على ذلك ترغب الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي في التنفيذ المشترك لتنفيذ المشروع السابق الإشارة إليه ولقد تم الاتفاق على ما يلى :

(المادة الأولى)

هدف ووصف مشروع الحكومة ومعونة برنامج الأغذية العالمي المشار إليه .

(١) تحليل المشكلة :

١٠١ تعدد موارد الأراضي محدودة للغاية بالمقارنة بـ عدد السكان حيث تبلغ مساحة الأرض المترعة نحو ٣٪ . ونضيف إلى ذلك أن معدل نمو الزراعة يواجه مشكلة تدهور صفات مساحات كبيرة من الأراضي ولذا منحت أنشطة زيادة إنتاجية الأرض المترعة أولوية من خلال برنامج التوسيع الأفقي ويلعب تحسين الأراضي من خلال الصرف الداخلي والمعاملة الكيميائية دوراً هاماً في إطار برنامج الحكومة لزيادة الإنتاجية .

٢٠١ وفي محافظة كفر الشيخ التي تقع في وسط الدلتا تسم الأرض الزراعية بضعف إنتاجيتها وأن غالبيتها غير مترع . وعلى سبيل المثال ففي المناطق التي سيفططها امتداد هذا المشروع تقدر المساحة المترعة بنحو ٥٨٪ . وإنخفاض إنتاجها بسبب ارتفاع

مستوى الماء الأرضى والملوحة والقلوية وما يقرب من ٨٩٪ من الأراضى تندرج تحت الفئة الثالثة - الرابعة . وتمثل الفئة الخامسة الأراضى غير المنتجة وهى تمثل ٤٪ من إجمالى المساحة غير المترعة .

٣٠١ وتعد عملية تحسين الأراضى هامة ولعله نظراً لصغر حجم الملكية لتوفير فرص العمل للقوى البشرية المتوافرة ولما وجدها تكلفة إعانتهم من دخولهم الزراعية . ومن أجل استكمال دخولهم - يضطر المزارعون وعائلياتهم للبحث عن فرص عمل زراعية سواء في مزارع كبيرة أو في مجالات غير زراعية . وتنطلب عمليات تحسين الأرضى إقامة المزارعين في أراضيهم لتنفيذ نصيحتهم من هذه العمليات . ولهذا فإنهم يعتمدون على دخولهم غير الزراعية مما يؤدي إلى ندرة مواردهم النقدية - ولذا فإن العون الغذائي سيتعاون هؤلاء المزارعون خلال هذه الفقرة المترجمة .

٤٠١ ويخدم مناطق المشروع شبكة طرق زراعية مناسبة . في حين لا يتواجد موارد لمياه الشرب ومرافق الصرف الصحي . ويعتمد سكان هذه القرى على مياه الترع المشبعة بالأملاح بنسبة حالية والتي تؤدي بدورها إلى الإصابة بمرض الملاريا والأرض الأخرى كالبلهارسيا والانكلستوما . وسيعني هذا المشروع بهذه المشكلة بتوفير احتياجات كثيرة للعون الغذائي بخصوص نسبة من حصيلة البيع للسلع الغذائية متوجه إلى تحسين صفات مياه الشرب في القرى الأكثر تأثراً .

(٢) أهداف المشروع ومخرجاته :

١٠٢ الأهداف طويلة الأمد :

إن الأهداف طويلة الأمد للسياسة الزراعية كما وردت في خطة التنمية الخمسية المنفذة حالياً العمل على تضييق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك بالنسبة للمحاصيل الغذائية الرئيسية وتقليل الاعتمادات على الواردات الغذائية ويستهدف المشروع وفقاً لأولويات الحكومة تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للزراعين الذين يزرعون أراضي ضعيفة كما يستهدف أيضاً هذا المشروع زيادة إنتاجية هذه الأرضى .

٢٠٢ الأهداف المباشرة :

يتوقع أن يحقق هذا المشروع الأهداف المعاشرة التالية :

- ١ - تقليل نسبة الملوحة والقلوية ونسبة الماء الأرضي إلى نسب مقبولة عن طريق تحسين الأراضي في مساحة قدرها ٨٥,٣٨٥ فدان بالمناطق التالية "مطويش، فوه، دسوق، بيللا" في محافظة كفر الشيخ .
- ٢ - زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية بنسبة تراوح ما بين ٥٠٪ - ١٠٠٪ خلال عامين بتحسين صفات التربة .
- ٣ - خلق فرص عمالة و
- ٤ - إيجاد أرصدة نقديّة مستخدم لدعم أنشطة المشروع وزيادة كثبات مياه الشرب في بعض القرى الختارة ، وتحسين خدمات التعاونيات عن طريق توفير المدخلات الزراعية ، وتوفير فرص التدريب الزراعي للزارعين مع الاهتمام بصفة خاصة بالمرأة .

٣٠٢ المخرجات :

- ١ - سيتم تحسين نحو من ٨٥,٣٨٥ فدان والتي تقع في الفئة الثالثة / نسبة خلل تلات سنوات ، وتقع هذه المساحة في شرق وغرب محافظة كفر الشيخ منها ١٨,٣٦٨ فدان في فوه، ٢٨,٧١٨ فدان في مطويش، ٢٩,٤١٥ فدان في دسوق، ٨,٨٨٤ فدان في بيللا.
- ٢ - وكان الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي يتولى عمليات تحسين الأرضي حيث يوفر هذا الجهاز للمزارعين قبل مواسم الزراعة الرئيسية وبأسعار مدحمة أو في صورة ائتمان لشراء الآلات والمعدات اللازمة ولإنشاء شبكة من المصارف الفرعية ، وأحواض لتخزين مياه الصرف ، والجهاز اللازم .
- ٣ - وبتعاونه ودعم برنامج الأغذية العالمي سينفذ المزارعون المهام التالية لاستكمال عملية تحسين الأراضي والتي تتطلب توفير ١٥٠ يوم / عمل لكل فدان ويوضع الجدول رقم ١ تفصيلاً لهذه الاحتياجات :
- حفر وصيانة المصارف الحقلية وختائق للرى مساحتها ١٦٠ متر مكعب لكل فدان .

- ٢ - تسوية الأراضي ٢٠٠ متر مكعب لكل فدان .
- ٣ - نقل واستخدام الجبس ٢,٥ طن لكل فدان .
- ٤ - غسل الأرض ١٠٠ متر مكعب لكل فدان مرتين سنوياً .

(٣) مبررات الحصول على معاونة برنامج الأغذية العالمي :

١٠٣ ستؤدي معاونة برنامج للأغذية العالمي المهام التالية :

(١) إعاشه المزارعين خلال الفترة التي ينفذ بها عمليات تحسين الأرض .

(٢) توفير موارد استهلاكية للمزارعين من حمبيلة بيع السلع الغذائية بنسبة ١٥٪ من ثمن بيعها في السوق المحلي وتقدم كدهم موازنة جهاز تحسين الأرض وللتعاونيات .

(٣) تؤدي دور موفر للدخل ممثلة لنحو ٨٥٪ من القيمة النقدية للوجبة الغذائية للأسرة من قيمتها بالسوق المحلية .

٢٠٣ يتوقع أن يكون للمعاونة الغذائية أنوار إيجابية في خلق فرص عمالة مؤقتة ودائمة بموقع تنفيذ المشروع بواقع ١٥٠ يوم عمل لكل فدان ويقدر العمل المؤقت سنوياً بنحو ٣,٤ مليون يوم عمل أي ١٢,٨ مليون عمل خلال فترة تنفيذ المشروع وقدرهما ٣ سنوات . هذا إلى جانب فرص عمالة دائمة للتصاد ، والتسويق عقب استكمال عمليات تحسين الأرض وتقدير بنحو ١,٥ مليون يوم عمل سنوياً .

(٤) التعرف على متنفهي المشروع :

١٠٤ سيشارك نحو ٣٧,٢٢٦ من أرضاً وعائلاتهم والمقيمين في مطوبس ، فوه ، دسوق وبيلاؤ وسيتم استفادتهم من هذا المشروع ، ويقدر متوسط حجم ملكياتهم بنحو ٢,٣ فدان تراوح ما بين ٢ فدان في دسوق إلى ٢,٣ ، فدان في بيلاؤ ، فدان في فوه إلى ٢,٦ فدان في مطوبس . وسيتسلم كل مزارع وجبة غذائية وفق حجم حيازته ولهذا فإن ١٨٦,١٣٠ فرداً سيتم استفادتهم من معاونة برنامج الأغذية العالمي بأجمالى وجبات غذائية فردية قدرها ٩,٢ مليون جنيه وجبة أو نحو ١٦,٤ مليون وجبة غذائية سنوياً .

٢٠٤ يحق لكافة المزارعون المسجاعون في التعاونيات الحصول على معاونة برنامج الأغذية العالمي ولكن على شريطه أن تحسن الأرض من جانبهم أو أن يتولى ذلك

جهاز تحسين الأراضي . وأن الحد الأقصى للمساحات التي ستحسن بمعونة برنامج الأغذية العالمي لن تزيد عن ثلاثة أفدنة ، وأن الملكيات التي تتعدى ثلاثة أفدنة ستة عليها معونات برنامج الأغذية العالمي من أجل تجنب الاحتكاك بين الأعضاء في جمعية تعاونية واحدة لكن متسلم التيم وجبات غذائية ماسحة ثلاثة أفدنة على الرغم من أن إيجابي مساحتهم سيتم معاملتها .

(الماده الثانيه)

الالتزامات ببرنامج الأغذية العالمي

بالإضافة إلى النصوص والشروط التي تم الاتفاق عليها من جانب الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي والواردة في مكان آخر بخطة العمليات هذه، فإن برنامج الأغذية العالمي سينفذ الإلتزامات المحددة التالية :

(١) توريد العون الغذائي :

١٠١ بناء على توافر الموارد بصفة عامة والسلع الفردية بصفة خاصة فإن برنامج الأغذية العالمي سيقوم بإمداد الحكومة في ميناء الإسكندرية بالسلع التالية وبكميات محددة قرير كل منها وواردة ذكرها أعلاه ، وبقيمة إجمالية شاملة لمصاريف الشحن والتفتيش والإشراف المحلي قدرها ٨٤١,٦٥٠ دولار :

١ - ٩٨٤٢ طن متري من الأرز .

٢ - ٧٣٨ طن متري من زيت الطعام .

٣ - ١٤٧٦ طن متري من الجبن والسمك المعلب .

٤ - ٩٨٤ طن متري من السكر .

٥ - ٤٠ طن متري من الشاي .

وتشكل السلع المشار إليها بعاليه سلعة قومية غذائية تستخدم لميزانية المشروع ولأغراض الموافقة عليه ، وأن خليط الدقيق والكميات الحقيقية للسلع التي ستقدم خلال المشروع قد تختلف من وقت لآخر وتعتمد على توافر السلع لدى برنامج

الأغذية العالمي وداخلها لدى الدولة المستلمة ، وعند عدم توافر أي من السلع التي ورد ذكرها في خطة عمليات المشروع فيسمى برنامج الأغذية العالمي حل استبدالها بسلعة أخرى .

٢٠١ وفق درجة توافر السلع فإن معونة برنامج الأغذية العالمي مستمرة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من بدء الاستفادة من السلع .

٣٠١ سيحدد مواعيد شحن السلع بناء على معدل التوافر السنوي للسلع وتبعاً لاحتياجات المشروع . وقد يتطلب هذا إدخال بعض التغييرات على جدول تنفيذ أنشطة المشروع التي أتفق عليه مع الحكومة وستشحن الدفعة الأولى في أقرب فرصة ممكنة بعد إعلام الحكومة لإدارة البرنامج باكتمال تنفيذ الإجراءات التحضيرية طبقاً لنصوص المادة ٣٠٣ فقرة ١٠٦ ، وفقرة ٢٠٦ .

٤٠١ سيقوم برنامج الأغذية العالمي بالتأمين المناسب على جميع شحنات السلع حتى وصولها إلى ميناء الإسكندرية ويقيم الدعاوى اللازمة على الحاملات أو على شركات التأمين على أساس تقرير صرافي مستقل يعين بمعرفة برنامج الأغذية العالمي . وسيتم تسليم السلع على أساس سلامتها في ميناء الوصول وفي حالة حدوث خسائر تتجاوز ٥٪ من إجمالي السلع الموردة عند الشحن ، فإن برنامج الأغذية العالمي يقوم بتعويض الفاقد أو التالف منها حتى نهاية المشروع .

٥٠١ سيقوم برنامج الأغذية العالمي كلما كان ذلك ممكناً بإحاطة الحكومة علماً بمنى التقدم بترتيبات توريد السلع .

٢ - الخدمات الإشرافية والإرشادية :

١٠٢ سيوفر برنامج الأغذية العالمي الخدمات عن طريق موظفيه المقيمين والذين يتعاونون ويقدمون النصيحة إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بشأن تنفيذ وإدارة المشروع وتداول وتخزين ونقل وتوزيع السلع الغذائية .

٢٠٢ قد يقوم برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع الحكومة وكلما كان مناسباً بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية للأمم المتحدة بالاستعراض الفنى للمشروع من أجل المعاونة في رصد التقدم الحادث في معدلات تنفيذ المشروع وكلما كان ضرورياً إسداء النصح بشأن أنساب الطرق لزيادة كفاءة وفعالية تنفيذ المشروع وأن تضمن الحكومة توافر اعتمادات مالية إضافية إذا ما طلبها الأمر لتنفيذ أنشطة أخرى كالبحوث ، التقييم السريع والدراسات الخاصة حل المتفعين .

٣٠٢ سينفذ الاستعراض المشار إليه في البند ٢٠٢ أثناء العام الثاني المشروع إلى جانب تقييم التقدم الحادث خلال مرحلة الامتداد ، وكذا معدلات الأداء نتيجة لرصد أنشطة المشروع ونظم إعداد التقرير والتقييم كما ستعنى بعثة برنامج الأغذية العالمي بدراسة أنشطة المتابعة في الأراضي التي تم معالجتها أثناء فترة تنفيذ المشروع الأصلي .

(٣) تقييم المشروع :

١٠٣ قد يقوم برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع الحكومة بتقييم المشروع من حيث :

١٠٣ كفاءة عمليات التنفيذ المفذة شاملة توقيت توفر كافة المدخلات وتحقيق الأهداف مع الإشارة بصفة خاصة إلى الموضوعات الحرجة ومشكلات التشغيل أثناء فترة تنفيذ المشروع .

٢٠٣ دور ووظيفة المعونة الغذائية شاملة اختلاف الدور الحقيقي للعون الغذائي وأثرها الإيجابية وكذا مبررات الحصول على معونة غذائية .

٣٠٣ آثار المعونة الغذائية على الإنتاج الداخلي وأسواق الحبوب وزيت الطعام ، ومنتجات الألبان أو السكر والمنتجات المشابهة وعلى التجارة الخارجية للدولة بالنسبة لهذه الصناعات والمنتجات البديلة .

٤٠٣ تحقيق أهداف محددة سريعة للمشروع شاملة الأثر الاجتماعي والاقتصادي على المتفعين وتحليل مؤشرات الأداء .

- ٥٠١٠٣ تحقيق الأثر الإنمائي : شاملة تحليل للهدى الذى سيؤدى تنفيذ الأهداف المباشرة للمشروع إلى تنفيذ البرنامج الإنمائى .
- ٢٠٣ ستقدم تقارير التقييم المرحلية أو النهائية للمشروع إلى الحكومة للتعقيب عليها وبالتالي إلى لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها مدعمة باية تعقيبات الحكومة .
- ٣٠٣ وقد يقوم برنامج الأغذية العالمي بالاتفاق مع الحكومة على إجراء تقييم المشروع لتحليل آثاره ونتائج خلال عدد من السنوات عقب استكمال التنفيذ .

(المادة الثالثة)

الالتزامات الحكومية

بالإضافة إلى النصوص والشروط التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي والواردة في أقسام أخرى من خطة العمليات هذه تقوم الحكومة بتنفيذ الالتزامات المحددة التالية :

(١) مسؤولية التنفيذ :

(١) سيتم تنفيذ المشروع تحت مسؤولية الحكومة والتي ستتوفر لها من مواردها أو من موارد خارجية النفقات التالية وبالنطاق إجمالاً ١٢,٦٢٥,٦٠٠ دولار والموضحة بياناتها في الجدول التالي :

الإجمالي	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	بند الإنفاق بالدولار
النفقات الإدارية وما يرتبط بها:				
٩٤١,٢٦٥	٣١٣,٧٥٥	٣١٣,٧٥٥	٣١٣,٧٥٥	* مرتبات وأجور وبدل سفر ...
٦٢٠,٢٤١	١٨٦,٠٧٣	٢٤٨,٠٩٦	١٨٦,٠٧٢	* نفقات صيانة
٤٢٦,٤١٦	١٩٦,١٥٢	١١٩,٣٩٦	١١٠,٨٦٨	نفقات جارية
١,٦٨٧,٩٢٢	٦٩٥,٩٨٠	٦٨١,٢٤٧	٦١٠,٦٩٥	الجملة
نفقات المشروع المباشرة :				
٧٩٥,١٨٠	٢٦٥,٠٦٠	٢٦٥,٠٦٠	٢٦٥,٠٦٠	* أجور العمال
٣,٩٤٥,٧٨٣	١,٣١٥,٢٦١	١,٣١٥,٢٦١	١,٣١٥,٢٦١	* تكلفة تحسين الأراضي
١,٤٤٥,٧٨٣	٤٨١,٩٢٨	٤٨١,٩٢٨	٤٨١,٩٢٨	* إنشاء قنوات لري
٦,١٨٦,٧٤٦	٢,٠٦٢,٢٤٩	٢,٠٦٢,٢٤٩	٢,٠٦٢,٢٤٩	الجملة الفرعية
٢,٨٢٩,٨٤٩	-	-	٢,٨٢٩,٨٤٩	أجهزة ومعدات
٥٩٦,٩٨٧	١٩٩,٢٨٧	١٩٨,٨٠٠	١٩٨,٨٠٠	تكلفة النقل الداخلي والتخزين والتصنيع والتداول
٥٩٦,٩٨٧	١٩٩,٢٨٧	١٩٨,٨٠٠	١٩٨,٨٠٠	الجملة الفرعية
تكلفة الدعم التدريب				
١,٠٢٤,٠٩٦	٣٤١,٣٦٥	٣٤١,٣٦٥	٣٤١,٣٦٥	الصيد في أعداد التقرير والتقييم ...

ملحوظة :

تشمل الأجهزة والمعدات ٤ جرارات خدمة شاملة قوة كل منها ١٦٠ - ١٨١ حصان ، ٣ جرارات بمحطورة ، ٢٠ سيارة ، ٦ دراجة بخارية ، ٢ شاحنة ، ٣ نافرات ، ٤ جرارات متوسطة القوة تتراوح قوتها كل منها ما بين ٦٥ - ١٠٠ حصان ، ورشة وأخرى متعددة ، وبلدوزر ، وألة تسوية .

ويطلب الأمر أثناء تنفيذ المشروع توفير ٤١,٢٦٥ طن من الأسمدة لتحسين الأرضي وستوفر الأجهزة والمعدات إلى المزارعين بأسعار مدحمة على النحو التالي :

النسبة المئوية للدعم	تكلفة الدعم بالجنيه	التكلفة الحقيقية بالجنيه	الأنشطة التشغيلية
٪.٧٠	٦ جنيهات للهكتار	٣٠ جنيهات للهكتار	تقليل التربة
٪.٦٦	« « ٨	٢٤ « «	تطهير التربة
٪.٧٠	« « ٨	٢٨ « «	إضافة الجمس

بالإضافة إلى ذلك فإن ستون جمعية تعاونية مستوفى القروض البالغ قيمتها ٤٥١,٢٢٥ دولار إلى المزارعين المقيمين في موقع تنفيذ المشروع .

٢٠١ وبصفة خاصة تشمل مسؤولية الحكومة بالنسبة لتنفيذ المشروع تمويل ما يلي :

١ - الجهاز الإداري للعون الغذائي ويضم :

المدير التنفيذي / مدير المشروع ، نائب المدير التنفيذي ، عدد ٣ مساعدين لمدير المشروع ومدير مالي وعدد ٣ مساعدين للمدير المالي ، عدد ١٠ مراجعين داخلين ، ومرأجع خارجي ، ٥٨ مهندسا زراعيا - بالإضافة ، ١٥ محاسبا عدد ٣٢ موظفا

لدارها ، عدد ٩ مشرف توزيع ، عدد ٢٠ موظعا ، عدد ٣ أمين مخزن ، عدد ٥ قاتل لأمين المخزن ، عدد ١١ مفتش مخازن ، عدد ٢٠ موظف إداري ، عدد ٤ حارس ، عدد ٤ حاملا متفرغا يتولون نقل وتوزيع سلع المعونة الغذائية .

٢٠٢٠١ مكتب ويزود بكلفة الأثاثات والتسهيلات الازمة لتشغيله كالسكن تاريا ووسائل الاتصالات الداخلية ، وسائل النقل وذلك وفقا لبعض المادة الثانية فقرة ١٠٢

٣٠٢٠١ إذا ماقدمت هذه التسهيلات بصورة عينية ، فإن الاشتراك النقدي للحكومة في هذه التكاليف سيجري التفاوض بشأنها سويا بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي .

٤٠٢٠١ إعادة تعبئة السلع الغذائية لتوزيعها .

٥٠٢٠١ توافر وسائل النقل المناسبة للسلع الواردة من برنامج الأغذية العالمي من ميناء الاسكندرية إلى المخازن بتكلفة تساوي ٦٩ دولار للطن ومن المخازن إلى مركز التوزيع بتكلفة تساوي ١٣ دولار للطن .

٦٠٢٠١ توافر مخازن مناسبة ، والتفتيش على المخازن وتهيئتها وتجهيزها وإعادة ترتيب السلع ستتكلف ما يقرب من ٢١٠,٠٠٠ دولار .

٣٠١ تعين الحكومة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لتكون حلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن السياسات العامة للمشروع – كما تعين الهيئة العامة لجهاز تحسين الأراضي لتكون حلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأفغانية العالمي بشأن عمليات التنفيذ التفصيلية .

(٢) تسليم السلع :

١٠٢ سيتم تسليم سلع العون الغذائي المشحون هل البوانير بمعرفة برنامج الأغذية العالمي إلى الحكومة فور إزالتها ، رصيف الميناء وفي حالة استخدام الصنادل لأن

التسليم يتم عقب إزالتها إلى الصنادل وفي حالة ما إذا ما تم تدبير هذه الصنادل بمعرفة أو تحت مسؤولية أصحاب الباخر ، فإن التسلیم في هذه الحالة يتم عقب تفريغ السلع من الصنادل على الرصيف .

٢٠٢ وفي حالة السلع المشحونة من جانب برنامج الأغذية العالمي على باخر مؤجرة فإن تسلیم السلع المشحونة على هذا الأساس ستسلم الحكومة داخل عناير السفينة وفي حالة الصنادل داخل عناير عبارات المحيط .

(٣) تسلیم وتدابير السلع في مواقع التسلیم :

١٠٣ وفي جميع الأحوال تضمن الحكومة توفير نفقات تفريغ السفن والحاويات .

٢٠٣ ابتداء من نقط التسلیم تتحمل الحكومة كافة النفقات الخاصة بالرسوم على الواردات ، والضرائب ، والرسوم الخاصة بالميناء ورسوم التعبيق .

٣٠٣ في حالة تفريغ السلع المشحونة بالاتفاق مع سفن مؤجرة بناء على اتفاق بين أصحاب السفن وإدارة برنامج الأغذية العالمي فإن أي غرامات تنشأ بسبب إخفاق الحكومة في تدبير سرعة رسو أو تفريغ هذه السفن أو الشاحنات ستتحملها الحكومة .

٤٠٣ في جميع التعاقدات الأخرى للنقل فإن التلفيات التي قد تنشأ بسبب فشل الحكومة في تدبير سرعة التسلیم ستتحملها الحكومة .

٥٠٣ إذا ما قام برنامج الأغذية العالمي بدفع النفقات المشار إليها بعاليه فيجب على الحكومة العمل على تسديدها للبرنامج في أسرع وقت ممكن .

(٤) التفتيش واقامة المعاوى القضائية

١٠٤ تسمح الحكومة لمسؤول التفتيش المعينين من قبل برنامج الأغذية العالمي بفحص السلع عند تفريغها أو عند تفريغها في مواقع التسلیم المتفق عليها مباشرة كلما أمكن ذلك لتحديد درجة فقد أو التلف حتى يمكن إعداد شهادات التسلیم وكذلك إذا ما كان ضروريا اتخاذ الاجراء اللازم ضد الشركة الشاحنة أو شركة التأمين بالنسبة لأية خسائر أو تلفيات .

٢٠٤ على أن يكون مفهوما يحقق لبرنامج الأغذية العالمي فقط أن تقيم الدعاوى ضد الناقلات البحرية أو البرية فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات للسلع والتي حدثت قبل نقل الملكية وأن تتابع أو تسوى هذه الدعاوى . وسيؤدي برنامج الأغذية العالمي هذه المهمة نيابة عن الحكومة والتي ستقرض اسمها لأى إجراءات قانونية إذا ما طلب برنامج الأغذية العالمي .

٣٠٤ . وبدون التجهيز إلى المصطلح الخاص (نقل الملكية) والسابق الإشارة إليه بعاليه وأن أى عملية تسليم تم بعد نقطة نقل الملكية ، يكون لبرنامج الأغذية العالمي الحق في إقامة الدعاوى نيابة عن الحكومة بشأن الخسائر والتي تحدث بين نقطة التسليم والتسليم الفعلى .

٤٠٤ على أية حال فإن وقت ومكان نقل الملكية كا هو مشار إليه بعاليه لن يتأثر بأى ظهير بوليصة الشحن ، حيث أن ذلك سيسهل فقط الإجراءات الإدارية لبرنامج الأغذية العالمي أو الأجهزة المستلمة .

٥٠٤ في حالة الشحنات غير المعبأة والمشحونة على سفن مؤجرة فإن الأوزان الواردة في بوليصة الشحن أو إيصال الشحن تعتبر نهائية بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة . وعندرسو السفينة سيعاين برنامج الأغذية العالمي الشحنة للتأكد من كيتها الواردة بالتقريب ، فإذا وجد فرق جوهري في الكمية بين المعاينة وما ورد في بوليصة الشحن فإن برنامج الأغذية سيتحقق في هذا الأمر بالتعاون الكامل مع الحكومة وعقب اكتمال تفريغ الشحنة تكون الحكومة هي المسئولة عن التأكد من عدم تبقى أى سلعة على ظهر السفينة ، وإذا ما كانت السفينة شاحنة لأكثر من ميناء واحد ، فإن مسئولية الحكومة تحصر في التأكد من تفريغ الكميات الصحيحة في كل ميناء .

٦٠٤ وبالنسبة للشحنات الواردة على حاويات المشحونة تحت لفظ "حاوية قامة الحمولة" ، فإن الحكومة المستلمة تتولى مسئولية تفريغ هذه الحاويات بميناء التفريغ وسيشهد مشرف لبرنامج الأغذية العالمي عمليات التفريغ فإذا ما وجد أى تلف أو خسائر في هذا الوقت سيعتبر حلوثه في وقت كانت هذه الشحنة في حوزة لبرنامج

الأخذية العالمي . وإنما ماحدث تأخير في تفريغ الحاوية لأد تم ذلك في غياب مشرف برنامج الأخذية العالمي فإنه يعتبر حدوث التسالر أو التلفيات بعد انتقال الشحنة من حوزة برنامج الأخذية العالمي إلى الحكومة .

(٦) استفهام السلم العدائية والأوصدة التولدة :

١٥٥ ستشحن السلع الغذائية إلى ميناء الاسكندرية ثم تنقل عبر الطريق البري إلى المخزن المركزي بمحافظة كفر الشيخ الذي يبلغ سعته التخزينية ١٠٠٥ طن . ثم تنقل بهذه السلع على أربعة دفعات إلى ٦٠ جمعية تعاونية لتوزيعها بين المتفعين . وأن يتوافر لكل جمعية تعاونية مخزن ذو سعة مناسبة لمواجهة احتياجات المشروع و يتم توزيع السلع الغذائية كل ثلاثة أشهر خلال آمنى عشر شهرا ولحين حصول المزارعين على حائز من تحسين أراضيهم . ويتسلم المزارع مقابل تحسين فدان واحد ١٥٠ وجبة غذائية عائلية ، وسيتم حساب احتياجات المتفعين من السلع الغذائية على النحو التالي "المزارع الذي يمتلك أقل من فدان ونصف يتسلم وجبة غذائية لمساحة فدان واحد ، ولمن يمتلك ما بين فدان ونصف إلى مساحة فدانين ونصف تقدم إليه وجبات غذائية لمساحة فدانين ، ومن يمتلك ما بين فدانين ونصف إلى ثلاثة أفدنة يمنح وجبات غذائية لمساحة فدانين ونصف ، ولمن يمتلك مساحة تتجاوز الثلاثة أفدنة يتسلم وجبات غذائية لمساحة ثلاثة أفدنة" .

٢٠ ستتاح الوجبات الغذائية لكل مجموعة مستهدفة من المتغرين على النحو

بِالْكَلْمَانِ

وما يقرب من ٣٧,٢٣٦ مزارعاً سنتم معاوتهم خلال السنوات الثلاث وعل أساس أن عدد أفراد العائلة يبلغ ٥ أفراد فان الأمر يتطلب توفير ٤٩,٢٠٩,٠٠ وجبة فردية طوال فترة تنفيذ المشروع .

٣٠٥ ستتخذ الحكومة الترتيبات الازمة كلما كان ذلك ضرورياً لإنقاذ المترفعين لكيفية الاستخدام لأمثل للسلع الغذائية التي قد تكون غير مألفة لهم .

٤٠٥ ووفقاً للمشروع لأصل سوزع الوجبات الغذائية مقابل ثمن اسني يدفع من جانب المترفعين يمثل ١٥٪ من قيمة الوجبة في السوق المحلي وتقدر إجمالى الاعتمادات المتولدة نتيجة معاونة برنامج الأغذية العالمي بحو ٥٠٩٠٠ جنية أي ما يعادل ١,٠٥٦,١٣٧ دولار ، وإلى جانب مساهمة الحكومة في حصيلة المبيعات تقدر الاعتمادات المتوافرة وفق الأسعار السائدة في السوق المحلي بحو ٦,٩٠٩,٠٠ جنية أي ما يعادل بحو ٢,٠٨١,٠٠٠ دولار وسيتم استعراض القيمة النقدية للوجبة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي سنويًا حيث سمو وفقاً لذلك مساهمة الحكومة وستودع هذه الاعتمادات في حساب متفصل وذلك وفقاً للتعميمات البنوكية المطبقة في مصر بدون سداد فائدة .

٥٠٥ ستودع الاعتمادات المتولدة في حساب جاري ببنك مصر - فرع المنيا ، ويتم الصرف من هذا الحساب بتوقيع مشترك من جانب ، المدير التنفيذي للمشروع والمدير المالي . وتحتفظ الحكومة بالمسؤولية الكاملة في إدارة المشروع من الناحية المالية والإنفاق من الاعتمادات المتولدة ، ويرأس اللجنة المسئولة عن اتفاق هذه الاعتمادات رئيس مجلس إدارة المشروع ونضم في عضويتها خمسة أعضاء من بينهم مدير المشروع وبهذين اثنين حل الأقل للزائرين وتحتاج هذه اللجنة على قدرات متناسبة كل ثلاثة أشهر لإعداد برنامج إنفاق هذه الأرصدة وأن تقدم هذه الخطة إلى مكتب برنامج الأغذية العالمي للموافقة عليها قبل بدء تنفيذها الذي يخضع إلى الاحتياجات .

٦٠٥ ستستخدم الاعتمادات المتولدة لدعم التنمية الزراعية والاجتماعية في موقع تنفيذ المشروع مثل التحويل التالي :

ـ ت توفير معدالت زراعية صغيرة للزارع مجاناً للتمويلات الجماعية أعضاء التعلويات بأسعار تجارية بما يوازي ٢٥٪ من هذه الاعتمادات .

- ٠ تدريب المزارعين على أساليب تحسين الأراضي بما يعادل ١٠٪ من هذه الاعتمادات .
- ٠ التدريب على الأنشطة التي تؤدي إلى التعرف على أفضل الأساليب لإدارة مياه الري . وينصص لها ١٠٪ من هذه الاعتمادات .
- ٠ دعم وحدة المتابعة والتقييم ويوجه إليها ٣٪ من الاعتمادات .
- ٠ تدريب المرأة وينصص لها ٢٪ من هذه الاعتمادات .

٧٠٥ ستصلح الحكومة ضوابط لازمة لاحكام عملية توزيع السلع الغذائية وتنعّم البيع غير المشروع للسلع التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي .

٨٠٥ وبدون التحيز إلى اصطلاح الملكية يحتفظ برنامج الأغذية العالمي بالحق في الحصول على موافقة الحكومة على استخدام جزء من السلع الغذائية المسلمة لمواجهة حالات الإغاثة العاجلة داخل أو خارج الدولة . وسيوضع برنامج الأغذية العالمي السلع التي استخدمت في عمليات الإغاثة . وفي حالة استخدام هذه السلع لمواجهة عمليات الإغاثة خارج الدولة فإن برنامج الأغذية العالمي يتحمل التكاليف الخاصة بنقل وتدالوّل هذه السلع .

(٤) الاستعداد لبلده التنفيذ :

١٠٦ عند اكتمال الإجراءات التحضيرية لبدء تقديم العون الغذائي بالمشروع ، تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمي تحريرياً بالمبلغ المرخص باتفاقه وبالترتيبات التي اتخذت بشأن المواد المبينة في المادة "س" فقرة ٢٠١ ، وبالتالي لعدد المتفقين وكيليات السلع المطلوبة كدفعة أولى .

٢٠٦ ستحاول الحكومة تنفيذ الإجراءات المحددة في الفقرة ١٠٦ بعليه بأسرع ما يمكنه حيث أنه من المفهوم أن برنامج الأغذية العالمي يحتفظ بحقه في تأجيل تنفيذ المشروع لتقليل الكيليات أو لتعديل تركيب مكونات المعونة الغذائية أو إلغاء المشروع إذا ما فشلت الحكومة في أن تقدم إلى برنامج الأغذية العالمي أشعاراً مقبولاً في خلال

ثلاث أشهر عن الاستعداد لبدء المشروع ، مالم تكن أسباب التأخير التي قد تسند إليها الحكومة قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر مقنعة لبرنامج الأغذية العالمي أو لظروف خارجة عن إرادة الحكومة .

(٧) لوائح وقوانين :

١٠٧ ستضمن الحكومة سن القوانين أو إصدار اللوائح الإدارية الضرورية والقرارات ذات الصيغة التنفيذية للمشروع قبل بدئه .

(٨) تسهيلات للاطلاع على أنشطة المشروع والمحصانات المنوحة له :

١٠٨ ستتوفر الحكومة لمسئولي برنامج الأغذية العالمي ومستشاريه ولأى من الشخصيات التى تؤدى خدمات نيابة عن هذا البرنامج التسهيلات التى تمنع لموظفى ومستشارى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وستطبق الحكومة الاتفاقية الخاصة بالمزايا والمحصانات لموظفى الأمم المتحدة على ممتلكات وأرصدة برنامج الأغذية العالمي وموظفيه ومستشاريه .

٢٠٨ ستكون الحكومة مسئولة عن التعامل مع القضايا المقدمة من الطرف الثالث ضد برنامج الأغذية العالمي أو موظفيه الرسميين أو مستشاريه أو من يؤدون خدمات نيابة عن برنامج الأغذية العالمي في إطار هذه الاتفاقية بل أن الحكومة توقف أضرار برنامج الأغذية العالمي والأفراد المشار إليهم في حالة إقامة القضايا أو المسئولية الجنائية نتيجة تنفيذ الأنشطة في إطار هذه الاتفاقية ، مالم يكن هناك اتفاق بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي بأن سبب القضايا أو المسئولية القضائية نتيجة لإهمال أو إساءة الإدارة من جانب هؤلاء الموظفين .

٣٠٨ لتشجيع التعرف على أنشطة برنامج الأغذية العالمي سترتب لعمل وتنفيذ حملة إعلامية مناسبة أثناء تسلیم شحنات السلع الغذائية وتوزيعها .

(٩) ترتيبات خاصة بمتابعة وتقدير المشروع واعداد التقارير الخاصة به :

١٠٩ ستنشأ الحكومة نظاماً للمتابعة المنتظمة للمشروع وتقديره وإعداد التقارير الخاصة بالأنشطة التالية حركة السلع الغذائية ، الإنجازات اثار المشروع ، الأرصدة .

الناتجة عن التنفيذ ، توفير السلع الغير غذائية ذات الصلة بدخلات المشروع ، ومالم يكن هناك نص مكتوب أو متفق عليه فإن الحكومة ستحفظ بحسبات منفصلة للسلع الغذائية والمدخلات غير الغذائية إلى المشروع .

٢٠٩ ستعد الحكومة تقارير ربع سنوية خلال أسبوعين من أيام كل فترة توضع كميات السلع المسالمة واستخدامات السلم الغذائية الواردة وأن تشمل هذه التقارير إجمالى الكبيات الواردة والمقرضة أو المتبادلة والكبيات التي تم توزيعها أو الفاقد من السلم ، والمخزون منها عند بدء فترة أعداد التقرير ونهايتها كما هو مشار إليه في المرفق ٢ قسم (ب) الخاص بالسلع .

٢١٠ نتائج الـ ٢٠٩

ستقدم الحكومة كل ٦ أشهر تقريراً عن إنجازات المشروع الذي يتضمن النقاط التالية : -

(أ) النشطة الزراعية :

العد - طول المصارف المشاة والتي تم صيانتها - إعداده وطول فتوت الرى والأنشطة الخواص بصيانتها .

(ب) النشطة العجمى التمهيلى لتحسين الأراضى :

كميات الجلس المسالمة للزارعين ، عدد وأطوال المصارف الفردية والثانوية ، عدد المصارف التي أنسأت والتي تم صيانتها - إجمالى مساحات الأراضى التي سويت وإجمالى مساحات الأرضى التي تم تسليمها .

عدد المزارعين الذين تم أرائهم بشأن أساليب تحسين الأراضى .

(ج) الأوصدة الناتجة :

- المبالغ الناتجة عن المعونة الغذائية ومساهمة الحكومة والإإنفاق على كل بند "الأجهزة ، والمعدات ، والمعونة الفتية والمتابعة" .

تجمع البيانات الخاصة بهذا التقرير من قبل المكاتب الإقليمية للهواز التنفيذي للهيئة العامة لشر وعليه تحسين الأراضى - هواز الزراعة وتحصل أصل البيانات التي ترد بصفة مستمرة من مهندسى المناطق .

أن تضمن الحكومة توافق البيانات الخاصة بهذا التقرير وان تصدر تعليقاتها لموظفيها من كيفية أعداد مثل هذه التقارير قبل البدء في تنفيذ المشروع .

٤٠٩ الأرصدة الناجمة :

نرسل نسخ من مكاتب البنك الخاصة بهذه الأرصدة كل ثلاث أشهر إلى مكتب برنامج الأغذية العالمي ، وأن يتعمد المدير التنفيذي للهيئة العامة بجهاز تحسين الأراضي بأعداد تقرير كل ستة أشهر تشمل الودائع ، أو أوجه الإنفاق ، واستندات هذه الأراضي على أن يحال إلى مكتب برنامج الأغذية العالمي بالقاهرة .

٤١٠ التكلفة المحاسبية :

ستزود الحكومة برنامج الأغذية العالمي عند انتهاء المعرفة الغذائية ببرنامج الأغذية العالمي إلى المشروع (أن لفظ الانتهاء — كما عرفته المادة ٤٠٣ من خطة عمليات المشروع) بالحسابات التي تم صراحتها وأعتمادها من جانب صراغ خارجي حيث إن الحكومة أو صرحت له بعد التشاور مع مدير عمليات برنامج الأغذية العالمي . وأن تشمل التقارير المحاسبية كيلات كل سلعة واردة من جانب برنامج الأغذية العالمي والكميات المسماة من الفاقد منها والمزروق كل غزن ، الكيلات التي تم توزيعها ، عدد المستلمين بإجمالى الاعتمادات الناجمة عن تنفيذ المشروع واستخدامها بناءً على ما تنص عليه البند ٣

فقرة ٦٠٥

٤١١ المستندات الطبوغرافية :

بالإضافة إلى هذه المستندات المشار إليها بعاليه ستقدم الحكومة إلى برنامج الأغذية العالمي خطة عمل سنوية لأنشطة المشروع وأية مستندات وبيانات متصلة بتنفيذ أنشطة المشروع بناء على طلب برنامج الأغذية العالمي وتشمل هذه الوثائق والبيانات الميزانية السنوية للمشروع وبرامج الإنفاق السنوي للأرصدة الناجمة .

(٤١٢) استمرار العمل المشروع :

ستستمر الحكومة في تنفيذ أهداف المشروع بعد انتهاء تقديم المعرفة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي .

(المادة الرابعة)
أحكام عامة

- ١ - الأحكام الواردة في خطة العمليات هذه سيتم تفسيرها على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها في صدر هذه الخطة .
- ٢ - يمكن تنفيذ خطة العمليات هذه فور توقيعها من جانب الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي .
- ٣ - يعد المشروع متنياً عند اكتمال توزيع السلع الغذائية على المستفيدين وبعد أن يتم صرف الأرصدة النابحة وال المشار إليها في المادة الرابعة فقرة ٤٠٥ واستئثارها بالكامل أو إعادة تخصيصها كما نصت عليه المادة الرابعة فقرة ٨ .
- ٤ - أن لا تعدل أهداف المشروع أو مدة تنفيذه دون اتفاق مسبق من جانب برنامج الأغذية العالمي . وفي حالة حدوث تغير جوهري يتطلب تعديل الأهداف والوجبات الغذائية أو مجموعة المستفيدين المستهدفة وال الحاجة إلى امتداد فترة تنفيذ المشروع ، فلن الحكومة تقدم بطلب رسمي إلى إدارة برنامج الأغذية العالمي عن طريق مدير عمليات برنامج الأغذية العالمي ويتم التفاوض بشأن التعديل المناسب لخطة عمليات هذا المشروع .
- ٥ - في حالة إخلال أي من الأطراف في الوفاء بالتزاماته الواردة في خطة العمليات بهذه فيمكن للطرف الآخر أن :
 - (أ) يوقف تنفيذ التزاماته بتوجيه خطاب رسمي لإحاطة الطرف المقصر أو .
 - (ب) انتهاء خطة عمليات بتوجيه خطاب مع منع مهلة ستة أشهر للطرف المقصر .
- ٦ - في حالة إخلال الحكومة في استخدام أي من السلع الواردة من برنامج الأغذية العالمي وفق ما نصت عليه المادة ٣٣ فقرة ١٠٥ أو ٢٠٥ فيمكن لبرنامج الأغذية العالمي أن يطلب استرداد تكلفة أي سلعة واردة من جانبه وأسيء استخدامها .

٧ - أية سلعة واردة من برنامج الأغذية العالمي ومتبقية بدون استخدام في جمهورية مصر العربية عند انتهاء العمل في المشروع أو عند انتهاء خطة عملياته يتم التصرف فيها بناء على اتفاق متبادل بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي .

٨ - أية أرصدة متوقبة بدون اتفاق خلال عامين بعد الانتهاء من توزيع سلع برنامج الأغذية العالمي يمكن إعادة تخصيصها لأهداف أخرى في إطار أنشطة برنامج الأغذية العالمي المنفذة في جمهورية مصر العربية وأن يتم الاتفاق في هذا الشأن بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي .

٩ - الالتزامات الحكومية الواردة في المادة ٣ من الاتفاقية الأساسية مستطبقة في حالة تعليق تنفيذ خطة العمليات أو انتهاء المشار إليها في القسم ٤ إلى الدرجة التي تسمح بتصفيية العمليات بصورة متنظمة ونزع الملكية ، وبسحب الاعتمادات المتبقية ، وتحديد مراكز المسؤولين الذين يؤدون خدمات نيابة عن برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ خطة العمليات هذه .

نحن الموقعين أدناه بما لدينا من صلاحيات قد وقعنا خطة العمليات هذه .

عن برنامج الأغذية العالمي

عن جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

: تجدهم الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣١٢) الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٨/١١ بشأن الموافقة على خطة العمليات المتفق عليها بين جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة بشأن تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ (امتداد) مشروع برنامج الأغذية العالمي رقم ٢٨٠٣ جمهورية مصر العربية والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣ ؛

وعل موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٦ ؛

وعل تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٩ ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية خطة العمليات المتفق عليها بين جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة بشأن تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ (امتداد) مشروع برنامج الأغذية العالمي رقم ٢٨٠٣ جمهورية مصر العربية والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٣ .

صدور بتاريخ ١٩٩٣/٦/٣

وزير الخارجية

عمرو موسى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٩٢

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية ونقل المحكوم عليهم المحبوسين وتسليم المجرمين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بولندا
الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قررت :

(مادة وحيدة)

وونق على اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية ونقل المحكوم عليهم المحبوسين وتسليم المجرمين بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بولندا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ربيع الأول سنة ١٤١٣ هـ (٩ سبتمبر
سنة ١٩٩٢ م) .

حسني مباركي

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بمجلسه المعقودة في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٤١٤ هـ
الموافق ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٢ م .

الفاسقة
 بين
 جمهورية مصر العربية
 و
 جمهورية بولندا
 بشأن التعاون القضائي في المواد الجنائية
 ونقل المحكوم عليهم المحبوسين وتسليم المجرمين

أرغبة من جمهورية مصر العربية وجمهورية بولندا في توثيق التعاون بين الدولتين
 في المجال القضائي .

قررتا عقد اتفاق تعاون قضائي في المجال الجنائي ونقل المحكوم عليهم المحبوسين
 وتسليم المجرمين

وتحقيقاً لهذه الغاية فوضتا :

من جمهورية مصر العربية

سعادة المستشار / فاروق سيف النصر
 وزير العدل بجمهورية مصر العربية

من جمهورية بولندا

سعادة الأستاذ / كريزتوف سكوبيزوسكي
 وزير خارجية جمهورية بولندا

وانتهينا بعد تبادل وثائق التفويض طبقاً للأوضاع المقررة إلى الاتفاق على الأحكام
 التالية :

القسم الأول

في التعاون القضائي في المواد الجنائية

الباب الأول

أحكام عامة

(مادة ١)

- ١ - تشهد الدولتان ، يمتنع أحکام هذا القسم ، بأن تتبادلـا التعاون القضائي على أوسع نطاق ممكن بالنسبة لأى إجراء يتعلق بجرائم تختص بها الجهات القضائية في الدولة الطالبة وقت طلب المساعدة .
- ٢ - يشمل التعاون القضائي في المواد الجنائية ، بالأخص ، تنفيذ إجراءات التحقيق الابتدائي وسماع المتهم والشاهد والخبر والتفتيش وضبط الأشياء وتسليم المستندات والأشياء المتعلقة بالمساءلة الجنائية وإعلان القرارات والمستندات .
- ٣ - لاتنطبق أحکام هذا القسم على جرائم الإخلال بالواجبات العسكرية البعثة .

(مادة ٢)

يجوز رفض طلب التعاون القضائي :

(أ) إذا تعلق الطلب بجرائم متبرها الدولة المطلوب إليها ، أما جرائم سياسية

وأما جرائم متعلقة بجرائم سياسية وإما "جرائم في مواد الرسوم والضرائب والمارك والنقد .

(ب) إذا قدرت الدولة المطلوب إليها أن من شأن تنفيذ الطلب المساس بسيادتها

أو أمنها أو نظامها العام .

الباب الثاني

الإنابات القضائية

(مادة ٣)

- ١ - تولى الدولة المطلوب إليها ، طبقاً لتشريعها ، تنفيذ الإنابات القضائية المتعلقة بقضية جنائية والمرسلة إليها من الجهات القضائية في الدولة الطالبة ، ويكون موظفها مباشرة لإجراءات منصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى .
- ٢ - إذا رغبت الدولة الطالبة أن يخلف الشهود أو الخبراء يعينا قبل الإدلاء بأقوالهم ، فعليها أن توصح ذلك صراحة ، وتحقق الدولة المطلوب إليها هذا الطلب إذا لم يتعارض مع تشريعها .
- ٣ - يجوز للدولة المطلوب إليها أن ترسل نسخاً أو صوراً ضوئية مؤشراً بـ مطابقتها للملفات أو المستندات المطلوبة . ومع ذلك إذا أبدت الدولة الطالبة صراحة رغبتها في الحصول على الأصول ، تجاهب إلى هذا الطلب كلما أمكن ذلك .
- ٤ - لا يجوز للجهات القضائية استخدام المعلومات المرسلة إلى الدولة الطالبة إلا في إطار الدعوى التي طلبت من أجلها .

(مادة ٤)

تحيط الدولة المطلوب إليها ، الدولة الطالبة علماً بزمان ومكان تنفيذ الإنابة القضائية إذا أبدت هذه الدولة صراحة رغبتها في ذلك : ويسمح للجهات والأشخاص المعنية بالحضور إذا قبلت الدولة المطلوب إليها ذلك .

(مادة ٥)

- ١ - يجوز للدولة المطلوب إليها أن تؤجل تسليم الأشياء أو الملفات أو المستندات المطلوب لرسالها إذا كانت لازمة لإثبات جنائي مباشر لديها .
- ٢ - يجب على الدولة الطالبة أن تعيد إلى الدولة المطلوب إليها في أقرب وقت ممكن الأشياء وأصول الملفات أو المستندات المرسلة إليها فإذا الإنابة القضائية ، إلا إذا تنازلت الدولة المطلوب إليها عنها صراحة .

الباب الثالث

**تسليم أوراق الدعوى والاحكام القضائية
وحضور الشهود والخبراء والأشخاص المطلوب للقبض عليهم
(مادة ٦)**

١ - تقوم الدولة المطلوب إليها ، طبقاً لتشريعها ، بتسليم أوراق الدعوى والأحكام القضائية التي ترسلها الدولة الطالبة لهذا الغرض .

ويجوز أن يتم هذا التسليم سواء ب مجرد إرسال أوراق الدعوى أو الحكم إلى المرسل إليه ، أو بناء على طلب الدولة الطالبة ، بوجب شكل خاص لا يتعارض مع تشريع الدولة المطلوب إليها .

٢ - يكون إثبات المفاسيم بوجب إيصال موثق وموقع عليه من المرسل إليه أو بإقرار من الدولة المطلوب إليها يفيد واقعة التسليم وإبراءاته وتاريخها . ويتم إرسال هذا المستند أو ذلك فوراً إلى الدولة الطالبة . فإذا لم يتم التسليم ، تحيط الدولة المطلوب إليها على وجه السرعة الدولة الطالبة بأسباب ذلك .

٣ - يتعين لإرسال أوراق التكليف بحضور الأشخاص إلى الدولة المطلوب إليها قبل الموعد المحدد لـ ٣٠ يوماً بشهرین على الأقل .

٤ - تتحفظ الدولتان بالحق في إعلان الأوراق إلى رعاياها دون إكراه بواسطة هيئة تمثلهما الدبلوماسي أو القنصل .

(مادة ٧)

١ - إذا قدرت الدولة الطالبة أن حضور الشاهد أو الخبرير لمام جهاتها القضائية لأهمية خاصة فإنه يتعين أن تشير إلى ذلك في طلب تسلیم أوراق التكليف بـ الحضور . وتقوم الدولة المطلوب إليها بدعوة الشاهد أو الخبرير للحضور .

٢ - تحيط الدولة المطلوب إليها الدولة الطالبة برد الشاهد أو الخبرير . وفي الحالـة المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة ، يتعين أن يستعمل الطلب أو التكليف بالحضور على بيان تمهيدي يبلغ التعويض ونفقات السفر والإقامة الواجبة السداقة .

(مادة ٨)

١ - كل شخص محبوس تطلب الدولة الطالبة مثوله شخصيا بصفته شاهدا أو لإجراء مواجهة ، يتم نقله مؤقتا إلىإقليم الذي يكون من المقرر سماعه فيه بشرط إعادته في الأجل الذي تحدده الدولة المطلوب إليها ، ويجوز رفض النقل :

- (أ) إذا لم يوافق الشخص المحبوس .
 - (ب) إذا كان وجوده ضروريا لإجراء جنائي يباشر على إقليم الدولة المطلوب إليها .
 - (ج) إذا كان من شأن النقل إطالة أمد حبسه .
 - (د) إذا قامت اعتبارات أخرى أمرة تحول دون نقله .
- ٢ - يظل الشخص المنقول محبوسا في إقليم الدولة الطالبة ، ما لم تطلب الدولة المطلوب إليها إخلاء سبيله .

(مادة ٩)

لا يجوز توقيع أي جزاء أو تدبير ينطوى على اكراه قبل الشاهد أو الخبير الذي لم يمتن للتكليف بالحضور ولو تضمن التكليف بيان جزاء التخلف ، ما لم يذهب طواعية إلى إقليم الدولة الطالبة ، ويعاد تكليفه بالحضور تكليفا محبحا .

(مادة ١٠)

تحسب التعويضات ومصاريف السفر والإقامة التي تسددها الدولة الطالبة للشاهد أو الخبير من محل إقامته ، ووفقاً لمعدل لا يقل عما تقضى به اللوائح النافذة في الدولة التي تسمع فيها أقواله .

(مادة ١١)

١ - لا يجوز في إقليم الدولة الطالبة أن يحاكم أو يحبس أو يخضع لأى قيد على حريته ، أو شاهد أو خبير أيا كانت جنسيته ، يمثل أمام جهازها القضائي بناء على تكليف بالحضور ، عن إفعال أو أحكام سابقة على دخوله أراضيها .

٢ - لا يجوز فيإقليم الدولة الطالبة ، أن يحاكم أو يحبس أو ينضم لأى قيد على حريته أى شخص أيا كانت جنسيته ، يمثل المحاكمة أمام جهازها القضائية بناء على تكليف بالحضور من أفعال أو أحكام أخرى غير مشار إليها في ورقة التكليف بالحضور وسابقة على دخوله أراضيها .

٣ - تنفي المصادنة المنصوص عليها في هذه المادة إذا بق الشاهد أو الخبير أو الشخص المطلوب فيإقليم الدولة الطالبة خمسة عشر يوما متالية رغم قدرته على مغادرته بعد صدوره غير مطلوب من جهازها القضائية ، أو إذا عاد إلى أراضيها بعد مغادرتها .

الباب الرابع

صحيفة الحالة الجنائية

(مادة ١٢)

١ - تقوم الدولة المطلوب إليها ، في حدود اختصاص الجهات القضائية بها ، بارسال مستخرجات من صيغة الحالة الجنائية وكافة المعلومات المتعلقة بها التي تتطلبها منها الجهات القضائية في الدولة الطالبة لضورتها في قضية جنائية .

٢ - وفي غير الحالات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ، تكون تلبية مثل هذا الطلب طبقا للشروط المقررة في تشريع ولوائح الدولة المطلوب إليها أو ما جرى عليه العمل لديها .

٣ - تخطر كل دولة الدولة الأخرى بالأحكام الجنائية الخاصة برعاياها ، التي تم التأشير بها في صحيفة الحالة الجنائية ، وتبادل وزارتا العدل هذه الإخطارات كل سنتين.

الباب الخامس

الإجراءات

(مادة ١٣)

١ - يجب أن تتضمن طلبات التعاون القضائي البيانات التالية :

(١) الجهة الصادر منها الطلب .

(ب) موضوع الطلب وسببه .

(ج) تحديد شخصية المعني وجنسيته بقدر الإمكان .

(د) في حالة طلب تسلیم أوراق الدعاوى اسم وعنوان المرسل إليه أو أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تساعد على تحديد شخصيته ومكان تواجده ، كذلك نوع الورقة أو المستند المراد إعلانه .

٢ - وتشتمل طلبات الإنابة القضائية فضلا عن ذلك على بيان التهمة وعرض موجز للوقائع .

(مادة ١٤)

يم التخاطب بين الجهات القضائية في الدولتين من خلال وزير العدل . وعند الأقتضاء يجوز التخاطب بالطريق الدبلوماسي .

(مادة ١٥)

تحظر طلبات التعاون القضائي بلغة الدولة المطلوبة . ومع ذلك تكون هذه الطلبات والمستندات المرفقة بها مصححة بترجمة ، مصدقا على مطابقها ، بلغة الدولة المطلوب إليها أو بالإنجليزية أو بالفرنسية .

(مادة ١٦)

تكون طلبات التعاون القضائية والمستندات المرفقة بها ، موقعا عليها ومحتوها مختتم بجهة مختصة لوء مختصة منها . ولا تخضع هذه المستندات لإيرادات التصديق .

(مادة ١٧)

١ - إذا تعذر على الدولة المطلوب إليها تنفيذ طلب التعاون القضائي أو رفضت إجراءه ، فتها تخطر دون ابطاء الدولة الطلبة بذلك وتوضع لها الأسباب التي حالت دون التنفيذ .

٢ - إذا كانت الجهة المطلوب منها التعاون القضائي غير مختصة بتنفيذ الطلب ، تعيين إليها إحالته إلى الجهة المختصة ، وتحاط الدولة الطالبة بها بذلك .

(مادة ٩٦)

مع مراعاة أحكام المادة (١٠) ، لا يترتب على تنفيذ طلبات التعاون القضائي بما في ذلك الإنابات القضائية الحق في انتضاء أية مصروفات فيما عدا ذلك التي تؤدي لتجهيزه في الدولة المطلوب إليها وتلك الناشئة عن نقل الأشخاص المحبوسين لعملاً لحكم المادة (٨) .

الباب السادس

مباشرة الدعوى الجنائية

(مادة ١٩)

- ١ - تتعهد كل من الدولتين بأن تباشر طبقاً لتشريعاتها الداخلية وبناءً على طلب الدولة الأخرى ، الدعوى الجنائية ضد رعاياها الذين ارتكبوا جرائم في إقليم الدولة المطلوبة.
- ٢ - يكون طلب مباشرة الدعوى الجنائية مصحوباً بـ أدلة الإثبات المتاحة وكل المعلومات المكنته المتعلقة بالجريمة المرتكبة .
- ٣ - تخطر الدولة المطلوب إليها الدولة الطالبة بما آلت إليه الدعوى الجنائية وإذا صدر حكم حائز قوة الشيء المقضى تسلم إليها صورة منه .

الباب السابع

الإخطار بتقييد الحرية

(مادة ٢٠)

- ١ - يتبعن على الجهات المختصة في أي من الدولتين في حالة القبض على أحد رعاياها الدولة الأخرى أو تقييد حريته بأية صورة كانت ، أن تخطر على وجه السرعة وفي مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام الهيئة الدبلوماسية أو الفنصلية لهذه الدولة .
- ٢ - ويحق للوظيفين الفنصليين زيارة هذا المواطن والتحدث معه ومكتبه وآوفيه وكيل عنه أمام القضاء ، مالم يعارض المواطن في ذلك صراحة بحضور الموظف الفنصل .

القسم الثاني

في نقل المحكوم عليهم المحبسين لتنفيذ الأحكام الجنائية

(مادة ٢١)

تعهد الدولتان بأن تتبادلا ، بناء على طلب ، نقل المحكوم عليهم المحبسين تنفيذا للأحكام الجنائية النهائية الصادرة من محكمة إحدى الدولتين ضد أحد مواطني الدولة الأخرى ، وذلك وفقا للقواعد والشروط المبينة في هذا القسم .

(مادة ٢٢)

فتطبيق هذا القسم من الاتفاقية ، تعني المصطلحات التالية ما يلى :

(أ) دولة الإدانة : الدولة التي أدين المتهم فيها والتي ينقل منها .

(ب) دولة التنفيذ : الدولة التي ينقل إليها المحكوم عليه لتنفيذ عقوبته .

(ج) المحكوم عليه المحبس : كل شخص صدر ضده حكم قضائي بالإدانة في إقليم إحدى الدولتين ويكون متعمينا عليه بموجبه أن ينفذ عقوبة سالبة للحرية وأن يكون محبسا .

(مادة ٢٣)

١ - يجوز تقديم طلب النقل :

(أ) من دولة الإدانة .

(ب) من دولة التنفيذ .

٢ - وللحكم عليه أو منهائه القانوني أن يقدم في هذا الشأن طلبا إلى أي من الدولتين .

(مادة ٢٤)

تنطبق أحكام هذا القسم من الاتفاقية إذا توافرت الشروط الآتية :

(أ) أن تكون الجريمة التي يستند إليها الطلب معاقبا عليها بموجب تشريع كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية .

- (ب) أن يكون الحكم القضائي بالإدانة باتها وواجب النفاذ .
- (ج) أن يكون المحكوم عليه المحبوس حاملاً بلميسية دولة التنفيذ .
- (د) أن يوافق المحكوم عليه على نقله .
- (هـ) لا نقل المدة الباقيه من العقوبة السابقة للجريمة الواجبة التنفيذ عن تسعه أشهر، عند تقديم طلب النقل إلى جهات الدولة المطلوب إليها . ويجوز - في أحوال استثنائية - موافقة الدولتين على النقل إذا انقضت المدة عن ذلك .

(مادة ٢٥)

- ١ - يجب على دولة الإدانة ، أن تخطر كل محكوم عليه محبوس ، يمكن إفادته من أحكام هذا القسم من الاتفاقية ، بهذه الإمكانيه .
- ٢ - ويجب إخطار المحكوم عليه كتابة بكل قرار تصدره إحدى الدولتين بشأن طلب النقل .

(مادة ٢٦)

يكون نقل المحكوم عليه مرفوضاً :

- (أ) إذا رأت إحدى الدولتين أن من شأن النقل المساس بسيادتها أو أنها أو نظامها العام .

(ب) إذا تعلق طلب النقل بعقوبة حكم بها من أفعال تم الفصل فيها نهائياً في دولة التنفيذ ، وكانت هذه العقوبة قد نفذت فيها أو سقطت بعض المدة .

(ج) إذا كانت الدعوى الجنائية قد انقضت ببعض المدة طبقاً لتشريع دولة التنفيذ .

(د) إذا كانت الإدانة قد صدرت عن جريمة تعتبر في دولة التنفيذ جريمة إخلال بالواجبات العسكرية .

(هـ) إذا كانت الإدانة قد صدرت عن جرائم المخدرات أو المؤثرات العقلية .

(مادة ٢٧)

يموز رفض نقل المحكوم عليه :

- (ا) إذا رأت الجهات المختصة في دولة التنفيذ ، برأة المحكوم عليه المحبوس ، عن ذات الأفعال ، سواء كان ذلك بقرار حفظ أو أمر بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية .
- (ب) إذا كانت الجريمة تعتبر في دولة التنفيذ سياسية أو مرتبطة بجريمة سياسية أو كانت من جرائم الرسوم أو الفساد أو الجمارك أو النقد .
- (ج) إذا كانت الأفعال التي صدر عنها حكم الإدانة مخلًا بإجراءات جنائية تباشر في دولة التنفيذ .
- (د) إذا لم يسد المحكوم عليه المبالغ والفوائد والمصاريف القضائية والتعويضات والأحكام المالية المحكوم بها عليه أيا كانت طبيعتها .
- (هـ) إذا كان المحكوم عليه يحمل أيضًا جنسية دولة الإدانة وليس له إقامة دائمة في دولة التنفيذ .
- (و) إذا كان الحد الأقصى للعقوبة السالبة للجريمة المذكورة عليها في قانون دولة التنفيذ يقل بشكل غير مناسب عن العقوبة السالبة للجريمة المقضي بها عليه في دولة الإدانة .

(مادة ٢٨)

كل رفض للنقل يكون مسبباً .

(مادة ٢٩)

يجب أن يوافق المحكوم عليه على النقل وأن يكون على علم كامل بالآثار القانونية المرتبة عليه . وفي حالة عدم قدرته على التعبير تعبيراً صحيحاً عن إرادته ، تصدر الموافقة من ممثله القانوني .

(۲۰ مارچ)

١ - تكون العقوبة المحكوم بها في دولة الإدانة واجبة التنفيذ في دولة التنفيذ بالنسبة للشقي المتبق من التنفيذ في دولة الإدانة .

٢ - وإذا كانت العقوبة المحكوم بها في دولة الإدانة من حيث طبيعتها أو مدتها أشد من تلك المقررة في قانون دولة التنفيذ للأفعال ذاتها ، تستبدل الجهة المختصة في هذه الدولة بتلك العقوبة السالبة للحرية العقوبة الأكثر مناظرة لها في تشريعها أو تنزل بالعقوبة إلى الحد الأقصى القانوني .

٣ - ولا يجوز أن تغفل العقوبة المستبدلة سواء من حيث طبيعتها أو مدتها عن العقوبة السالبة للحرية الحكم بها في دولة الإدانة ، ولا أن تجاوز الحد الأقصى المقرر لها في قانون دولة التنفيذ .

(مادة ٣١)

آخر دولة التنفيذ دوله الإدانة ، بناء على طلبها ، بآثار تنفيذ حكم الإدانة .

(مادہ ۲۲)

تحدد كيفية تنفيذ المقوبة طبقا لقانون دولة التنفيذ والتي تختص وحدتها باتخاذ كافة القرارات المتصلة بها .

(مادہ ۴۳)

تحتخص دولة الإدانة وحدتها بالفصل في أي طلب لإعادة النظر في حكم الإدانة .

(٣٤) مادة

١- المحكوم عليهم الذين تم نقلهم يستفيدون بالعفو العام والمعفو عن العقوبة الصادر في أي من الدولتين .

٢- وتحبط دولة الإدانة ، دون إبطاء ، دولة التنفيذ باى قرار أو إجراء يكون من شأنه تجريد العقوبة من قابلتها للتنفيذ .

٣- وتنهى الجهة المختصة في دولة التنفيذ تنفيذ العقوبة فوراً لخطارها بأى قوله أو اجراء يكون من شأنه تجريد العقوبة من قابليتها للتنفيذ.

(مادة ٣٥)

كل حكم عليه تم نقله طبقاً للأحكام هذه الاتفاقية ، لا يجوز إعادة ملحوظته جنائياً أو القبض عليه أو احتجازه في دولة التنفيذ بسبب الجريمة التي أدت إلى الحكم عليه بالعقوبة الصادرة في دولة الإدانة والتي تم النقل بناءً عليها .

(مادة ٣٦)

تسري أحكام هذا القسم من الاتفاقية على تنفيذ الأحكام الصادرة بالإدانة سواء صدرت قبل أو بعد العمل بها .

(مادة ٣٧)

يقدم طلب النقل كتابةً ، وتوضع فيه شخصية المحكوم عليه وعمل حبسه في دولة الإدانة و محل إقامته في دولة التنفيذ ، ويكون مصحوباً باقرار يتضمن موافقة المحكوم عليه أو ممثله على نقله .

(مادة ٣٨)

ترسل دولة الإدانة إلى دولة التنفيذ النسخة الأصلية للحكم الصادر بالإدانة أو صورة رسمية منه . وتحتوى قابلية الحكم للتنفيذ وتوضح بقدر الإمكان ظروف الجريمة و zaman ومكان ارتكابها ووصفها القانونى وتتوفر كل المعلومات الضرورية عن المدة الباقيه الواجبة التنفيذ من العقوبة ومدة الحبس التي تم قضاؤها ، وما سبق تقريره من لإنقاص للعقوبة ، وكذلك شخصية المحكوم عليه ومساركه في دولة الإدانة قبل وبعد النطق بحكم الإدانة .

وتحيط دولة التنفيذ دولة الإدانة علماً ، قبل قبول طلب النقل ، بالحد الأقصى للعقوبة المقرر في تشريعها .

وإذا رأت إحدى الدولتين أن المعلومات الواردة من الدولة الأخرى غير كافية ، فلنها طلب استكمال المعلومات الضرورية .

وترفق بهذه المستندات ترجمة لها ، سواء بلغة الدولة الأخرى ، أو بإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية .

(مادة ٣٩)

يكون تبادل طلبات النقل بين وزارتي العدل .

(مادة ٤٠)

تعنى الأوراق والمستندات المرسلة طبقاً لأحكام هذا القسم من الاتفاقية من أية
إجراءات تصديق وتكون موقعاً عليها وختومة بخاتم الجهة المختصة .

(مادة ٤١)

تكون مصاريف النقل على "أطلق دولة التنفيذ" ، باستثناء المصاريف الداخلية المضافة
للتغ菲ق في إقليم الدولة الأخرى .

ويكون توفير الحراسة أثناء النقل على حساب الدولة التي تحمل مصاريف النقل .

القسم الثالث

في تسليم المجرمين

(مادة ٤٢)

تشهد الدولتان أن تتبادل تسليم الأشخاص الموجودين في إقليم أي منها والموجه إليهم
اتهام أو الحكم عليهم من الجهات القضائية في الدولة الأخرى ، وذلك وفقاً للقواعد
والشروط الواردة في المواد التالية :

(مادة ٤٣)

تم التسلیم :

(أ) عن أفعال تشكل طبقاً لتشريع الدولتين جرائم معاقباً عليها بعقوبات سالبة
الحرية لمدة سنة على الأقل أو بعقوبة أشد .

(ب) عن أحكام الإدانة الصادرة من محكمة الدولة الطالبة عن الجرائم المشار إليها
في الفقرة (أ) من هذه المادة بشرط ألا تقل مدة العقوبة السالبة للحرية
المحكم بها عن ستة أشهر .

(مادة ٤٤)

لا يجوز التسليم :

- (١) إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعايا الدولة المطلوب إليها ومع ذلك تقوم هذه الدولة ، بناء على طلب الدولة الأخرى ، بإحالة الموضوع إلى جهازها الخالص ب مباشرة الدعوى الجنائية ، ولها أن تستعين في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم .
- (ب) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تعتبر جريمة سياسية أو مرتبطة بجريمة سياسية في الدولة المطلوب إليها . ولا يعد الاعتداء على حياة رئيس إحدى الدولتين أو أحد أفراد أسرته جريمة سياسية .
- (ج) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تعد مخالفة لالتزامات عسكرية بمحنة .
- (د) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم ، قد ارتكب كلها أو بعضها في الدولة المطلوب إليها أو في مكان يخضع لولايتها القضائية .
- (هـ) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد صدر بشأنها حكم نهائي في الدولة المطلوب إليها أو صدر بشأنها أمر بوقف السير في الدعوى أو بعدم وجود وجه لإنفاذها .
- (و) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد انقضت الدعوى الجنائية الناشئة عنها أو سقطت العقوبة المحكوم بها فيها وفق أحكام تشريع أي من الدولتين عند تلقي طلب التسليم .
- (ز) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم محل عفو عام صدر في الدولة الطالبة أو الدولة المطلوب إليها .

(مادة ٤٥)

يجوز رفض طلب التسليم :

- ١ - إذا كانت الجريمة المعنوية معاذباً عليها بالإعدام في تشريع إحدى الدولتين فقط .

٢ - إذا كانت الجريمة موضوع الطلب محل الاتهام في الدولة المطلوب إليها ، أو صدر بشأنها حكم في دولة ثالثة .

(مادة ٤٦)

لا يجوز التسليم إذا كانت لدى الدولة المطلوب إليها أسباب جدية للاعتقاد بأن التسليم وإن استند إلى إحدى جرائم القانون العام ، إلا أنه لم يقصد منه إلا محاكمة أو معاقبة الشخص لاعتبارات تتعلق بالعنصر أو الديانة أو الجنسية أو الرأي السياسي أو أن يكون من شأن توافر أي من هذه الاعتبارات زيادة مرتكب هذا الشخص سوءاً .

(مادة ٤٧)

١ - يقدم طلب التسليم تابه ويرسل بالطريق الدبلوماسي .

٢ - يكون طلب التسليم مصحوباً بما يلى :

(أ) أصل حكم الإدانة أو أمر القبض الصادر طبقاً للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة ، أو صورة رسمية مما تقدم .

(ب) بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها ووضاحتها فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني مع الإشارة إلى المواد القانونية الملتبقة عليها وصورة من هذه المواد .

(ج) أوصاف الشخص المطلوب وصفاً دقيقاً بقدر الإمكان وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصه وجنسيته .

(مادة ٤٨)

١ - في أحوال الاستئجال يجوز للجهات القضائية في الدولة الطالبة أن تطلب حبس الشخص المطلوب احتياطياً .

٢ - يجب أن يستند طلب الحبس الاحتياطي إلى وجود إحدى الوثائق المنصوص عليها في البند ٢ فقرة (أ) من المادة ٤٧ مع بيان الجريمة التي ارتكبت ومدة العقوبة المقررة لها أو المحكوم بها أو زمان ومكان ارتكابها وأكبر قدر ممكن من المعلومات التي تسعع تحديد الشخص المطلوب ومكان توادجه .

- ٣ - يبلغ طلب الحبس الاحتياطي إلى الجهات القضائية في الدولة المطلوب إليها
لما مباشرة بطرق البريد أو البرق أو بآية وسيلة كتابية أخرى .
- ٤ - إذا ثبنت سلامة الطلب ، تولى الجهات القضائية في الدولة المطلوب إليها
تنفيذ طبقاً لتشريعها ، وتحاط الجهة الطالبة علماً دون تأخير بما تحدّث بشأن طلبها .

(مادة ٤٩)

- ١ - يجوز إنهاء الحبس الاحتياطي إذا لم تلق الدولة المطلوب إليها طلب التسليم
والوثائق المبينة في البند ٢ من المادة ٧٤ خلال عشرين يوماً من تاريخ القبض .
- ٢ - في جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي عن أربعين يوماً
من تاريخ القبض .
- ٣ - يجوز للدولة المطلوب إليها الإفراج المؤقت في أي وقت عن الشخص
المطلوب ، على أن تتخذ التدابير التي تراها ضرورية للحماية دون هروبه .
- ٤ - لا يحول الإفراج دون القبض على الشخص ثانية وتسليمه إذا ورد طلب
التسليم بعد ذلك .

(مادة ٥٠)

إذا رأت الدولة المطلوب إليها حاجتها إلى إيضاحات تكميلية للتحقق من توافر
الشروط المنصوص عليها في هذا القسم ورأت إمكان تدارك هذا النقص ، أخطرت بذلك
الدولة الطالبة بالطريق الدبلوماسي ، ولها تحديد أجل للحصول على هذه الإيضاحات .

(مادة ٥١)

إذا قدمت للدولة المطلوب إليها عدة طلبات تسليم من أكثر من دولة إما عن ذات
الأفعال أو عن أفعال متعددة ، يكون لها أن تفصل في هذه الطلبات بطلاق حريتها
على أن تراعي في ذلك كافة الظروف وعلى الأخص إمكان التسليم اللاحق فيما بين الدولة
الطالبة وتاريخ وصول الطلبات ودرجة خطورة الجرائم والمكان الذي ارتكب فيه
وجلسية الشخص المطلوب .

(مادة ٥٢)

١ - مع عدم الإخلال بحقوق الدولة المطلوب إليها أو حقوق الغير وبراءة الإجراءات المقررة في تشريعها الجنائي ، تقوم هذه الدولة بناء على طلب الدولة الأخرى بضبط وتسليم مالي :

(١) الأشياء التي تصلح أدلة لإثبات .

(ب) الأشياء المتحصلة من الجريمة والتي عثر عليها قبل تسلم الشخص المطلوب أو بعد ذلك .

(ج) الأشياء التي تم اكتسابها في مقابل تلك المتحصلة من الجريمة .

٢ - يمكن تسلیم الأشياء وإن تعذر تسلیم الشخص المطلوب نتيجة هربه أو وفاته.

٣ - إذا اكتسبت الدولة المطلوب إليها أو الغير حقوقاً على هذه الأشياء فيجب ردها في أقرب وقت ممكن وبلا مصروفات إلى هذه الدولة بعد الانتهاء من مباشرة الإجراءات في إقليم الدولة الطالبة .

(مادة ٥٣)

١ - تخبر الدولة المطلوب إليها الدولة الطالبة بالطريق الدبلوماسي بقرارها بشأن التسليم .

٢ - كل قرار بالرفض كلياً أو جزئياً يكون مسبباً .

٣ - في حالة الموافقة ، تحدد الدولة المطلوب إليها أكثـر الطـريق ملائمة لتنفيذ التسليم وزمانه ومكانه وتحبـط الدولة الطالبة عـلـىـهـاـ بـذـكـرـهـ .

٤ - مع مراعاة الحالـةـ المـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ الـبـنـدـ الـخـامـسـ مـنـ هـذـهـ المـادـةـ ،ـ إـذـاـ لـيـمـ استـلامـ الشـخـصـ المـطلـوبـ فـيـ التـارـيخـ المـحدـدـ ،ـ جـازـ الإـفـراجـ عـنـهـ بـفـوـاتـ خـمـسـةـ عـشـرـ يـوـماـ مـنـ التـارـيخـ المـحدـدـ للـتـسـلـيمـ .ـ وـ فـيـ جـمـيعـ الـأـحـوـالـ يـطـلـقـ سـرـاجـهـ بـفـوـاتـ ثـلـاثـيـنـ يـوـماـ مـنـ هـذـاـ التـارـيخـ وـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ يـجـوزـ لـلـدـوـلـةـ المـطلـوبـ إـلـيـهـ رـفـضـ التـسـلـيمـ عـنـ ذـاتـ الـعـدـلـ .ـ

٥ - إذا حالت ظروف استثنائية دون تسلم أو استلام الشخص المطلوب ، وجب على الدولة المعنية أن تخبر الدولة الأخرى بذلك قبل انتهاء الميعاد . وتفق الدولتان على تاريخ آخر ، وإذا اقتضى الحال على مكان آخر للتسليم . وفي هذه الحالة تطبق أحكام البند السابق .

(مادة ٥٤)

١ - إذا كان الشخص المطلوب تسلمه متهمًا أو محكومًا عليه في الدولة المطلوب إليها عن جريمة غير تلك التي يقوم عليها طلب التسليم ، وجب على هذه الدولة ، رغم ذلك ، أن تفصل في طلب التسليم وأن تخبر الدولة الطالبة بقرارها فيه وفقاً للشروط المنصوص عليها في البندين ١ ، ٢ من المادة ٥٣ ومع ذلك في حالة القبول يؤجل طلب تسليم الشخص المطلوب حتى تنتهي محاكمته في الدولة المطلوب إليها ويتم التسليم عندئذ في تاريخ يحدده وفقاً لحكم البند ٣ من المادة ٥٣ وتطبق أحكام البندين ٤ ، ٥ من المادة ذاتها .

٢ - لا تتحول أحكام هذه المادة دون إمكان إرسال الشخص المطلوب على سبيل التأكيد للثول أمام الجهات الفضائية للدولة الطالبة وذلك بشرط أن يستمر حبسه وأن يعاد إرساله فور صدور قرار هذه الجهات .

(مادة ٥٥)

لا يجوز توجيه اتهام إلى الشخص الذي سلم ولا محاكمته ولا حبسه تنفيذاً لعقوبة أو فرض أي قيد على حريته ، وذلك عن جريمة سابقة على تاريخ التسليم خلاف تلك التي طلب التسليم من أجلها إلا في الأحوال الآتية :

(١) إذا وافقت على ذلك الدولة التي سلمته بشرط تقديم طلب في هذا الشأن يكون مصحوباً بالمستندات المنصوص عليها في المادة ٤٧ ومحضر قضائي يتضمن أقوال الشخص المسلم بشأن امتداد التسليم ويشار فيه إلى أنه أتيحت له فرصة إبداء دفاعه أمام جهات الدولة الطالبة .

(ب) لذا كان الشخص المسلم قد أتيحت له حرية الخروج من إقليم الدولة المسلمة إليها ولم يغادره خلال الثلاثين يوماً التالية لإطلاق سراحه نهائياً أو عاد إليها باختياره بعد مغادرته .

(مادة ٥٦)

إذا حدل التكيف القانوني لل فعل موضوع الجريمة أثناء سير الإجراءات المتخذة ضد الشخص المسلم ، فلا يجوز توجيه اتهام إليه أو محاكمة إلا إذا كانت العناصر المكونة للجريمة ، بتكييفها الجديد ، تبيح التسلیم .

(مادة ٥٧)

باستثناء الحالة المنصوص عليها في المادة ٥٥ فقرة (ب) يتشرط موافقة الدولة المطلوب إليها للسماح للدولة الطالبة بتسليم الشخص المسلم إليها إلى دولة ثالثة . ولهذا الغرض توجه الدولة الطالبة طلباً إلى الدولة المطلوب إليها مصحوباً بصورة من المستندات المقدمة من الدولة الثالثة .

(مادة ٥٨)

١ - توافق كل من الدولتين على صدور الشخص المسلم إلى أي منها من دولة ثالثة عبر أراضيها وذلك بناء على طلب يوجه إليها بالطريق الدبلوماسي . ويجب أن يكون الطلب مؤيداً بالمستندات الازمة لإثبات أن الأمر متعلق بجريمة يمكن أن تؤدي إلى النسیم . ومع ذلك إذا كان الشخص المطلوب صوره من رحابها الدولة المطلوب إليها فيمكن لها رفض طلب المرور .

٢ - في حالة استخدام الطرق الجوية تتبع الأحكام الآتية :

(١) إذا لم يكن من المقرر هبوط الطائرة تقوم الدولة الطالبة بإخطار الدولة التي ستمبر الطائرة فضأها مقررة وجود المستندات المنصوص عليها في البند ٢ فقرة (١) من المادة ٤٧ . وفي حالة الهبوط الاضطراري يترتب على هذا الإخطار آثار طلب الحبس الاحتياطي المشار إليه في المادة ٤٨ وتوجه الدولة الطالبة طلباً عادياً بالمرور .

(ب) إذا كان من المقرر هبوط الطائرة وجب على الدولة الطالبة أن تقدم طلبا بالمرور طبقا لأحكام البند ١ من هذه المادة .

(ج) في حالة ما إذا كانت الدولة المطلوب منها الموافقة على المرور تطلب هي الأخرى تسليم الشخص ، يجوز تأجيل المرور حتى ينتهي قضاء هذه الدولة من الفصل في أمره .

(مادة ٥٩)

- ١ - تتحمل الدولة المطلوب إليها جلة المتصروفات الناشئة عن إجراءات التسلیم على إقليمها .
- ٢ - تتحمل الدولة الطالبة المتصروفات الناشئة عن مرور الشخص على أرض الدولة المطلوب إليها المرور .

(مادة ٦٠)

تُحرر طلبات التسلیم والمستندات المقدمة تعليقا لأحكام هذا القسم بلغة الدولة الطالبة مصحوحا بترجمة رسمية بلغة الدولة المطلوب إليها أو باللغة الإنجليزية أو الفرنسية.

القسم الرابع

أحكام ختامية

(مادة ٦١)

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يشمل مصطباح الجهات القضائية « المحاكم والنيابة العامة » .

(مادة ٦٢)

الصعوبات الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية تم تسويتها عن طريق وزاري العدل أو بالطريق الدبلوماسي .

(مادة ٦٣)

تخطر كل من الدولتين المتعاقدتين الأخرى باستكمال إجراءات وضم هذه الاتفاقية موضع التنفيذ وفقاً لدستورها أو أحكامها القانونية ، ويعمل بها اعتباراً من اليوم السادس التالي لآخر إخطار .

(مادة ٦٤)

مدة هذه الاتفاقية غير محددة ، ويكون لأى من الدولتين انتهاء العمل بها في أي وقت بـإخطار الدولة الأخرى كتابة بالطريق الدبلوماسي ، ويسرى هذا الانتهاء بانقضاء سنة من تاريخ تسليم ذلك الإخطار .

حررت هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٢ من أصلين باللغات العربية والبولندية والفرنسية وللنصول من الثلاثة قوة إلزامية متساوية وعند الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الفرنسي .

وإشهاداً على ذلك تم ختم هذه الاتفاقية والتوقع عليها من جانب ممثل الدولتين المفوضين في ذلك .

عن
جمهورية بولندا
توقيع

عن
جمهورية مصر العربية
توقيع

وزارة الخارجية

قرار رقم ٩ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣٣٩) الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٩/٩ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية ونقل المحكوم عليهم المحبسين وتسلیم المجرمين بين حكومي جمهورية مصر العربية وجمهورية بولندا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٧ ،

وعلی موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩٢/١١/٣٠ ،

وعلی تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣ ،

قرر :

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية التعاون القضائي في المواد الجنائية ونقل المحكوم عليهم والمحبسين وتسلیم المجرمين بين حكومي جمهورية مصر العربية وجمهورية بولندا الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٧

يعمل بها اعتبارا من ١٩٩٢/٣/٢ ،

صدر بتاريخ ١٩٩٣/١/١٧

وزير الخارجية

عمرو موسى

قولو رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؟

وعل القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ٤

وعلی قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والقواعد المعدلة له ؟

٤- وعل قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ؟

وهل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩١ بعد حالة الطوارئ ؟

三

(المادّة الأولى)

(المادة الثانية)

حال إلى القضاء العسكري الجرائم موضوع القضية رقم ٣٧٩٩ لسنة ١٩٩٢ جنایات قسم شرطة قنا - المقيدة برقم ٥٥٣ لسنة ١٩٩٢ حصر أمن الدولة العليا والقضايا المنضمة إليها بالتحقيقات المتهم فيها بسطاوي عبد الحميد أبو المجد وآخرين ، وما يرتبط بها من جرائم تسفر التحقيقات - في أية مرحلة - عن نسبتها إليه أو إلى غيره .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ما صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
 (الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٣

باعتبار مشروع إنشاء طريق القاهرة / أسيوط غرب النيل
من أعمال المنفعة العامة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين
المعدلة له ،

وعل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ،
وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض في بعض الاختصاصات
والمعدل بالقرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٩٠

قرد :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء طريق القاهرة / أسيوط غرب النيل
بطول ٣٧٥ كيلو مترا ، وذلك على النحو المبين بالذكرة الإيضاحية والرسم التخطيطي
الإجمالي المرفقين .

(المادة الثانية)

يلشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
صادر برئاسة مجلس الوزراء في ١٨ شعبان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

دكتور/ عاطف صدقى

مذكرة إيضاحية

مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٣

تقوم الهيئة العامة للطرق والكباري بإنشاء طريق القاهرة / أسوان غرب النيل بطول ٣٧٥ كم وذلك لتحفييف حركة المرور النقيلي وأيضاً لربط الطريق الشرقي بالطريق الغربي من القاهرة / أسوان وبذلك تكون هناك ثلاثة محاور رئيسية من القاهرة إلى وادى حلفاً ترتبط بطريق الشرق العابر للقاره الأفريقية .

وقد وافق السيد الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة على إقامة المشروع طبقاً للقرار المنصوص عليه في المرفقه وعلى الاتباد الجهة الطالبة بالتنفيذ إلا بعد إتمام إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة طبقاً للقانون .

كما وافق المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الفيوم وبني سويف، وبجلستهما المنعقدتين في ٢٧/٥/١٩٩٢ ، ٢٩/٧/١٩٩٢ على نزع ملكية الأراضي الازمة لتنفيذ المشروع والتي تبلغ مساحتها ٦٠ فداناً .

وقد تم إدراج مبلغ وقدره - ٢,٥ مليون جنيه بالمقاييس التقديرية الخاصة بالمشروع لتعويض المالك نظير نزع الملكية بالطريق عاليه .

لذلك فقد أعد مشروع القرار المرافق باعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة
برجاء في حالة الموافقة التفضل بإصداره

وزير النقل والمواصلات والنقل البحري
مهندس / سليمان متولى سليمان

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٣

بشأن زيادة بدل العدوى للأطباء البيطريين

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى الجميع
الطوائف المعرضة للخطرها؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن زيادة فئات بدل
العدوى للأطباء البشريين وأطباء الأسنان؛

وعلى اقتراح بلجنة شئون الخدمة المدنية بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٠؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة؛

فقرر:

(المادة الأولى)

تكون فئة بدل العدوى (بدل ظروف ومخاطر الوظيفة) للأطباء البيطريين المعاملين
بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه بواقع ٣٦٠ جنية سنويًا وبحد أقصى ٤٠٪
من بداية الأجر المقرر للوظيفة.

(المادة الثانية)

يلشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٣/٤/١.

صدر برئاسة مجلس الوزراء في غرة رمضان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٩٩٣ م).

دكتور/ عاطف صدقي

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٩٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالجانب في الموارد
المملوكة للدولة والتحول من أموالها المنقوله ،

وعل القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشتملها ،
وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض في بعض الاختصاصات ،

وعل موافقةلجنة المالية بوزارة المالية بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢ ،

وبناء على ما عرضه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر .

قرد :

(المادة الأولى)

ووفق حل ماتم من إهداء الأزهر الشريف الوفود المشاركة في المؤتمر العالمي الثاني عشر لجمع البحوث الإسلامية الذي عقد في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ ١٩٩٢/١٠/٣١ حقيقة
تبليغ قيمتها الإجمالية ٣٣٧٥٠ جنيها .

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في غرة رمضان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٩٩٣ م)

دكتور/عاطف صدقى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٤١ لسنة ١٩٩٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلی القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمحاصن في العقارات المملوکة للدولة والتزول عن أموالها المتنقلة والقوانين المعدلة له ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض في بعض الاختصاصات ،

وعلی موافقة اللجنة المالية بوزارة المالية بتاريخ ١٩٩٣/١/٥ ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة ،

قرد :

(المادة الأولى)

ووفق علی أن تهدى وزارة الصحة مستشفى دمياط التخصصي التابع للؤسسة العلاجية بدماط (مر ك الدم) ٥٠٠ قربة دم مفردة تبلغ قيمتها ثلاثة آلاف ومائة جنيه وذلك خصما على البند الخصوص لذلك بموازنة وزارة الصحة .

(المادة الثانية)

علی وزير الصحة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في غرة رمضان سنة ١٤١٣ هـ
(الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٩٩٣ م) .

دكتور/عاطف صدقى

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٢/٦٥

البيتة العامة لشئون المطبع الامريكية
٢٧٠٣ - ١٩٩٢ - ٢٥٣١٠